المكتب الإعلامي لحزب التحرير ولاية تونس

﴿ وَعَدَاللَّهُ الَّذِينَ مَامَنُوا مِنكُرٌ وَعَكِلُوا الصَّدِ اِحْتَ لِيَسْتَغَلِفَنَهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اَسْتَخْلَفَ الَّذِيكِ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيْمُكِنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي الرَّفَيٰ لَمُمْ وَلِيُبَدِّلَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمَنَا يَعْبُدُونِنِ لَا يُشْرِكُوكِ فِي شَيْعًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَسِفُونَ ﴾



رقم الإصدار: ٢٤٤٢ / ٢٥

٠١/١٠/١٠م

الأحد، ٢٦ جمادي الأولى ٢٤٤٢هـ

بيان صحفي

المشيشى يتبع سنن من كان قبله

بعد نية المرور إلى فتح المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاقية "الأليكا"، أعرب رئيس الحكومة هشام المشيشي يوم الجمعة ١٠٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١م، لبعثة صندوق النقد الدولي، عبر تقنية التواصل عن بعد، عن الاستعداد الفعلي للانطلاق في مسار الإصلاحات الهيكلية، حيث تم الاتفاق خلال الاجتماع الذي حضره وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار علي الكعلي والمستشار الاقتصادي لرئيس الحكومة عبد السلام العباسي على وضع برنامج للإصلاحات الاقتصادية.

ولسائل أن يسأل: هل هذه الإصلاحات المزعومة ستشمل استرداد الثروات المنهوبة وبعث المشاريع الطموحة كالتصنيع والزراعات الاستراتيجية التي تحقق الأمن الغذائي للشعب التونسي؟! أم هي استكمال ما تبقى من برنامج الإصلاح الهيكلي الذي هندسه صندوق النقد الدولي وتعهدت حكومات ما بعد الثورة بتنفيذه من خلال رسالة النوايا الأولى والثانية سنتي ٢٠١٣ و ٢٠١٦ وأدت إلى رسملة البنوك العمومية واستقلالية البنك المركزي وتجريد الدولة من ذراعها النقدي وانهيار سعر العملة وغلاء المعيشة وتفاقم المديونية والعجز في الميزان التجاري وانتشار البطالة وانعدام التنمية، بالإضافة إلى السير نحو التفريط فيما تبقى من مقدرات الشعب التونسي تحت عنوان خصخصة القطاع العام؟

وهل يمكن أن ننتظر شيئا من رئيس حكومة يتجه نحو التفاوض من أجل تعميق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي أبرمها الرئيس السابق بن علي سنة ١٩٩٥ وأدت إلى تدمير النسيج الصناعي التونسي، وتُنبئ بتدمير الفلاحة وتهديد الأمن الغذائي التونسي؟ ثم أليست الإصلاحات الهيكلية التي يتحدث عنها هي تنفيذ ما تبقى من إملاءات صندوق النقد الدولي الذي وصف رئيس الحكومة العلاقة معه بالاستر اتبجية؟

إن الأزمات الاقتصادية التي تعيشها تونس لا يمكن حلها من خلال إصلاحات تشرف عليها الدوائر الغربية وأذرعها المالية، كما لا يمكن حلها بترقيعات فرعية مبنية على النظام الرأسمالي الذي سبَّب الأزمات.

الحل يجب أن يكون من صميم مبدأ الأمة ومشروعها الحضاري؛ ففي الإسلام نظام اقتصادي قادر على توفير الحياة الاقتصادية العادلة الخالية من الأزمات في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة، وما على السياسيين وأهل الفكر والرأي إلا أن يلتفتوا لهذا البديل الحضاري الأصيل ففيه خلاصهم وخلاص أمتهم.

قال تعالى: ﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكا ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

تلفون: 71345949 فلكس: 71345950 موقع المكتب الإعلامي في تونس: <u>www.hizb-ut-tahrir.tn</u> بريد إلكتروني: <u>info@hizb-ut-tahrir.tn</u> موقع حزب التحرير www.hizb-ut-tahrir.org موقع المكتب الإعلامي المركزي www.hizb-ut-tahrir.info